مجموعة بريكس، هل تساعد في ضمان أمن الطاقة؟

سعادة/ سيف بن هلال الشحي
المؤسس والرئيس التنفيذي للوكالة الدولية لأمن الطاقة

مقدمة:

مجموعة البريكس هي تكتل اقتصادي وشراكة بين خمس أسواق ناشئة ودول نامية رائدة، تأسست على روابط تاريخية من الصداقة والتضامن والمصالح المشتركة، وتشمل جمهورية البرازيل الاتحادية والاتحاد الروسي وجمهورية الهند وجمهورية الصين الشعبية وجمهورية جنوب إفريقيا. وتمثل الدول الأعضاء بالمجموعة كتلة مؤثرة عالميًا حيث تمثل أكثر من 42% من سكان العالم، و 30% من مساحة الأرض العالمية، و 23% من الناتج المحلي الإجمالي و 18% من حجم التجارة العالمية. وقد تم الإعلان في أغسطس 2023 عن دعوة 6 أعضاء جدد تشمل كلاً من مصر وإثيوبيا من القارة الإفريقية، إلى جانب الأرجنتين وإيران والسعودية والإمارات للانضمام، على أن تسري العضوية بدءًا من يناير 2024، وهو ما يجعل المجموعة تشكّل 37% من الناتج المحلي من الإجمالي العالمي، وما نسبته 46% من عدد سكان العالم.

وتعد دول البريكس أعضاء مؤثرين في المنظمات والوكالات الدولية الرائدة، بما في ذلك الأمم المتحدة، ومجموعة العشرين، وحركة عدم الانحياز، ومجموعة الـ 77. كما أنها أعضاء في اتحادات إقليمية مختلفة. فالاتحاد الروسي عضو في رابطة دول الكومنويلث المستقلة، ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي، والاتحاد الاقتصادي الأوراسي. وروسيا والصين عضوان في منظمة شنغهاي للتعاون، ومنظمة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ. أما البرازيل فهي عضو في اتحاد دول أمريكا الجنوبية، والميركسور ومجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وفيما يتعلق بجمهورية جنوب إفريقيا فهي عضو في الاتحاد الإفريقي والجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي. وأخيرًا فالهند عضو في رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي.

وقد ساهم الصعود الاقتصادي والسياسي السريع لدول البريكس كمجموعة مؤثرة على مسرح السياسة الدولية، إلى تغيير ديناميكيات القوة في النظام العالمي، كما أن ظهور دول البريكس بعد الأزمة المالية، قد غير الديناميكيات الهيكلية للنظام المالي العالمي، الذي يهيمن عليه الغرب، إلى جانب الإطار المؤسسي لبلدان البريكس المتمثل في بنك التنمية الجديد وترتيب الاحتياطي الطارئ، وهما من المعالم الرئيسية للتعاون بين الاقتصادات الناشئة والبلدان النامية؛ وبالتالي، فإن هذا يجعل من الضروري فهم دور البريكس كإحدى الركائز الهامة والقوى المؤثرة في النظام الدولي.

كما تشكل مجموعة البريكس قوة اقتصادية متنامية ومحركة للنمو العالمي والتجارة والاستثمار؛ ولذلك فهي تحظى بمكانة بارزة في الاقتصاد العالمي؛ ولهذا فإن العديد من دول الجنوب العالمي تسعى للانضمام إلى عضويتها، وتتمتع مجموعة البريكس بمزايا كثيرة تؤهلها للقيام بدور فاعل في مستقبل تحولات الاقتصاد العالمي، ولتقليل الهيمنة الأمريكية والغربية عليه، والتي استمرت لعقود منذ انهيار الاتحاد السوفييتي السابق، ونهاية الأزمة الباردة مع بداية تسعينيات القرن الماضي، نظرًا لتنوع اقتصادات أعضائها؛ حيث تمتلك البرازيل اقتصادًا قائمًا بصورة أساسية على الزراعة، في حين أن روسيا تعد مصدرًا رائدًا للطاقة، والهند قوة اقتصادية ناشئة لديها طبقة متوسطة كبيرة ومتنامية، في حين أن الصين قوة عظمى اقتصادية وتصنيعية، كما أن دولة جنوب إفريقيا لاعب رئيس في صناعة التعدين، وهو ما يمنح المجموعة ميزة تنافسية قوية، ويجعلها قادرة على منافسة الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها، وامتلاك القدرة على إحداث تغييرات كبرى في النظام الدولي الحالي، من خلال وضع أسس لنظام اقتصادي دولي جديد.

وقد شهد دور البريكس تناميًا في الاقتصاد العالمي خلال العقد الماضي، بصورة تتجاوز أكبر التجمعات الاقتصادية العالمية؛ حيث أبرزت العديد من المؤشرات أن مساهمة المجموعة في الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد العالمي في تزايد، وتتجاوز مساهمة دول مجموعة السبع، التي تضم الاقتصادات الأكثر تقدمًا في العالم.

ويعزز الوزن الاقتصادي لمجموعة البريكس من دورها الحيوي وقدرتها الفعالة على دعم الاستقرار الاقتصادي للدول الأعضاء والمستفيدة بها بشكل عام وتعزيز أمن الطاقة بشكل خاص، خاصة في ظل انضمام كل من السعودية والإمارات وإيران والتي تمثل ثلاث قوى مؤثرة في مجال الطاقة عالميًا. إن المجموعة في شكلها الجديد وبأعضائها الجدد لا تضم 6 من أكبر منتجي النفط في العالم فحسب، بل ستضم أيضًا أربعة من أكبر منتجي الغاز الطبيعي في العالم. وتمتد المجموعة الموسعة الآن عبر نقاط حيوية للطاقة البحرية، الخليج الفارسي والبحر الأحمر، مع موطئ قدم في البحر الأبيض المتوسط.

إن التركيز على النفط والغاز لا يظهر سوى جزء من خريطة الطاقة في مجموعة البريكس؛ حيث إن مجموعة البريكس الموسعة مسئولة عن 51 % من انبعاثات الغازات الدفيئة العالمية في عام 2021. بالإضافة إلى أنها تلعب دورًا هامًا في سلاسل القيمة للمعادن الحيوية في عملية التحول الطاقوي. وتمتلك الأرجنتين ثالث أكبر احتياطي من الليثيوم في العالم بعد تشيلي وأستراليا، بينما تشكل البرازيل وروسيا والصين نحو ربع احتياطي النيكل في العالم. وتمتلك الصين 34% والهند 5%، والبرازيل وروسيا 16% لكل منهما من احتياطيات المعادن الأرضية النادرة في العالم.

وتُولي مجموعة البريكس اهتمامًا كبيرًا بمحور الطاقة وتغير المناخ في جميع إعلاناتها. حيث أدركت مجموعة البريكس الحاجة الملحة لإزالة الكربون والتحول العادل للطاقة، لكنها لم تصل إلى حد الالتزام بالتخلص التدريجي من الوقود الأحفوري. فالدول الأعضاء تلتزم باستخدام جميع مصادر الطاقة– بما في ذلك الوقود الأحفوري– بشكل أكثر كفاءة، مع الاعتراف بدور الوقود الأحفوري في دعم أمن الطاقة والتحول الطاقوي. وقد اتفقت الدول الأعضاء من البريكس في مجموعة العشرين

على مضاعفة القدرة العالمية للطاقة المتجددة ثلاث مرات دون التزام بخفض أو التخلص من الوقود الأحفوري.

نظرة عامة على سوق الطاقة التقليدية للدول الأعضاء بالمجموعة:

إن الدول الأعضاء بمجموعة البريكس تشكل وزنًا كبيرًا في مجال الطاقة، فمن حيث إنتاج البترول أنتجت البرازيل وروسيا والصين ما يقرب من 891.6 مليون طن خلال عام 2022، وهو ما يعادل حوالي 20% من إنتاج النفط العالمي في عام 2022، وسيرفع انضمام المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وإيران حصة البريكس الجديد من إنتاج النفط الخام العالمي إلى حوالي 42%.

ويوضح الشكل رقم (1) إنتاج الطاقة في كل دولة من الدول الأعضاء بمجموعة البريكس خلال عام 2022 مصنفة من حيث إنتاج البترول والكهرباء والفحم. وتأتي روسيا والصين في مقدمة الدول المنتجة للطاقة بالمجموعة، روسيا في إنتاج النفط، والصين في إنتاج الكهرباء.

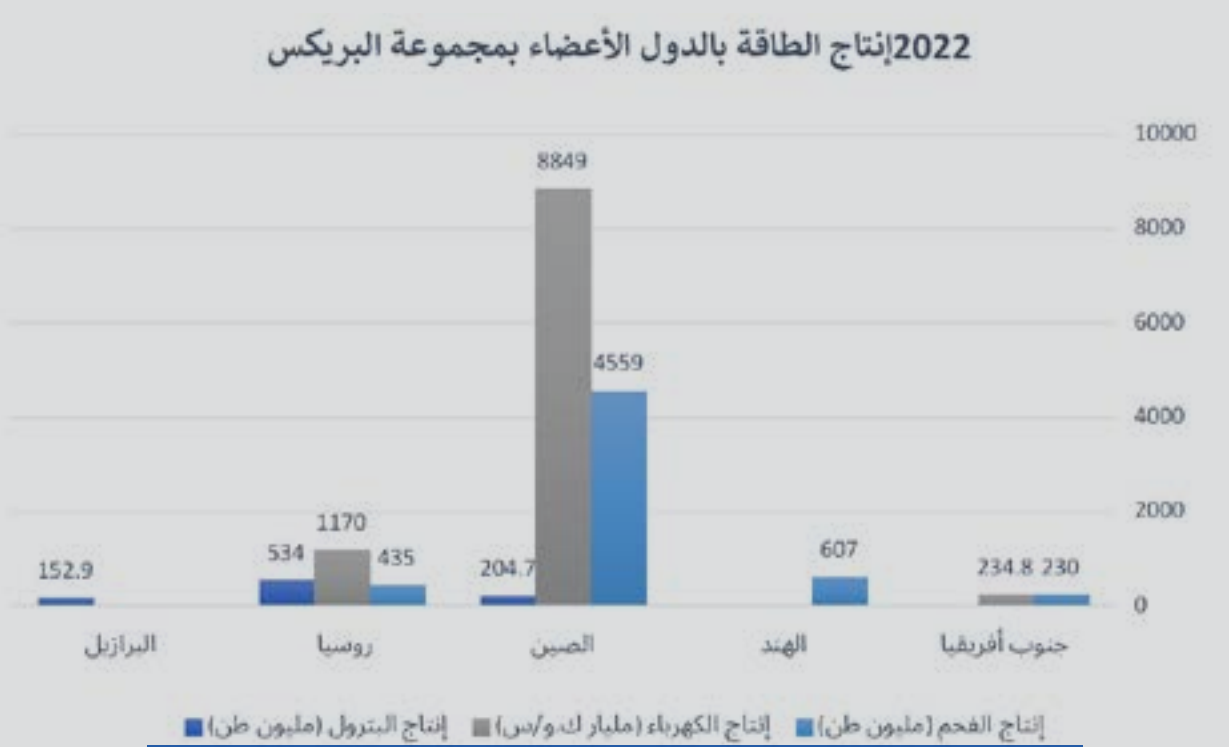

شكل رقم (1) المصدر: النشرة الإحصائية الإجمالية، مجموعة البريكس، 2023.

ويأخذ التعاون في سوق النفط بين الدول الأعضاء في البريكس اتجاهًا تصاعديًا خاصة مع الأعضاء الجدد بالمجموعة؛ حيث يقوم المنتجون في سوق النفط بروسيا بتزويد الإمارات العربية المتحدة بأول شحناتهم من خام مزيج CPC في أغسطس وسبتمبر 2024؛ مما يفتح طريقًا تصديريًا جديدًا في الوقت الذي تتطلع فيه موسكو إلى العثور على عملاء جدد والالتفاف على العقوبات الغربية. ووجدت موسكو أسواقًا جديدة لنفطها رغم العقوبات التي فرضتها دول مجموعة السبع منذ بدء الحرب في أوكرانيا، والتي تصفها موسكو بالعملية العسكرية الخاصة.

وحولت روسيا، ثالث أكبر مصدر للنفط في العالم، مسار معظم نفطها إلى الصين والهند وتركيا خلال العام الماضي، كما أرسلت شحنات

إلى دول من بينها البرازيل وسريلانكا وباكستان. وتدور التنبؤات حول قدرة مجموعة البريكس الجديدة على تغيير توازن القوى في سوق الطاقة العالمي. فمع ضم المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وإيران– إلى جانب العضوين الحاليين روسيا والبرازيل– تسيطر هذه الدول مجتمعة على 39% من إجمالي صادرات النفط العالمية أي ما يعادل 17.1 مليون برميل يوميًا، وتظهر البيانات أن الدول الـ11 الأعضاء في مجموعة البريكس الموسعة ستشكل حوالي 47.6% من إجمالي إنتاج النفط في العالم. ومن حيث الاحتياطيات النفطية، ستسيطر المجموعة أيضًا على ما يقرب من نصف الإجمالي العالمي 719.5 مليار برميل من أصل 1.6 تريليون.

وبالمقارنة مع مجموعة السبع التي تضم الاقتصادات الرائدة، الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وألمانيا وإيطاليا وكندا وفرنسا واليابان، نجد أن مجموعة السبع تسيطر فقط على 3.9% من احتياطيات النفط الخام. وبالتالي فإن توسع البريكس إلى دول الخليج من المرجح أن يؤدي إلى فقدان الولايات المتحدة نفوذها في سوق النفط العالمية؛ حيث اعتادت الولايات المتحدة الاعتماد على موارد الخليج وخاصة المملكة العربية السعودية؛ للسيطرة على أسعار النفط.

قطاع الطاقة المتجددة في دول البريكس:

تُولي البريكس في الوقت الحاضر أهمية كبيرة للمشاكل البيئية وحلولها. وينصب تركيز التعاون بين الصين والدول الأعضاء الأخرى على تطوير الطاقة الخضراء، وتحديدًا مجال مصادر الطاقة المتجددة. وقد أنشأت الدول الأعضاء إطارًا للتعاون في مجال تنمية الطاقة، مثل مذكرة التفاهم بشأن الحفاظ على الطاقة وكفاءة الطاقة الموقعة في عام 2015، واجتماعات وزراء الطاقة، وإنشاء منصة أبحاث الطاقة لمجموعة البريكس في عام 2018.

وفي إطار تعاوني بين أعضاء البريكس، تسعى الصين بنشاط إلى تعاون أكثر تنسيقًا وعمقًا وتفصيلاً مع الدول الأعضاء الأخرى في مجال الطاقة الخضراء. ولتحقيق هذا الغرض، يعمل الجانب الصيني بشكل مضطرد على تعزيز الطاقة المتجددة، والتحول الطاقوي منخفض الكربون، وتعزيز أساس أمن الطاقة، والاستثمار في التكنولوجيات الخضراء. أطلقت الصين، باعتبارها داعمًا ملتزمًا للحوكمة الدولية للمناخ، مبادرة التنمية العالمية لتسريع تنفيذ أجندة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام 2030، والتي تتضمن تغير المناخ والتنمية الخضراء كواحد من ثمانية مجالات ذات أولوية للتعاون. وقد ركز التفاعل في مشاريع الطاقة المتجددة بين الصين ومجموعة البريكس بشكل أساسي على الضمانات المحلية وتمويل القروض الخارجية من الجانب الصيني حيث تساهم جمهورية الصين الشعبية في هذا المجال، وفي الآونة الأخيرة، حققت الصين تعاونًا مكثفًا مع المجموعة ليس فقط في مجال النفط والغاز ولكن أيضًا في مجال الطاقة المتجددة، مثل الطاقة المائية وطاقة الرياح والطاقة الشمسية وطاقة الكتلة الحيوية. على سبيل المثال، عقدت الصين بنجاح فعاليات مثل اجتماع مجموعة البريكس بشأن تغير المناخ، واجتماع وزراء البيئة لمجموعة البريكس، وندوة تبادل التكنولوجيا الخضراء لبريكس منذ عام 2021 لتعزيز تبادل المعلومات وتنسيق المواقف بين الاقتصادات الخمسة، وتبادل الخبرات بشأن التكنولوجيات النظيفة ومنخفضة الكربون.

يركز التفاعل بين الصين والبرازيل على طاقة الرياح، والطاقة الكهروضوئية، والطاقة الكهرومائية، والكتلة الحيوية، وما إلى ذلك.

ومنذ عام 2013، انخرطت الصين والبرازيل في طاقة الرياح. وإلى جانب مشاريع طاقة الرياح، شاركت الشركات الصينية أيضًا في مشاريع مشتركة لتوليد الطاقة من الكتلة الحيوية في البرازيل. إن إعادة تدوير النفايات إلى طاقة لا يساعد فقط على حل مشكلة النفايات، بل يساعد أيضًا على إنتاج طاقة خضراء ونظيفة؛ مما يحقق فوائد بيئية واقتصادية للسكان. ويركز التعاون الثنائي الصيني الروسي أيضًا على طاقة الرياح، ويهتم المستثمرون الصينيون أيضًا بمشاريع الطاقة الشمسية الروسية ويعتزمون استثمار ما يصل إلى مليار دولار ويخططون أيضًا لبناء ثلاث محطات لتوليد الطاقة بقدرة إجمالية تبلغ 175 ميجاوات. ومع ذلك، هناك مشاكل بين الاقتصادين، مثل الاختلافات في المعايير الفنية، ومتطلبات مستوى توطين معدات الإنتاج وانخفاض التكامل. ورغم أن الخبراء يشيرون إلى أن روسيا والصين يمكن أن تتعاونا بشكل رائع في مجال مصادر الطاقة البديلة، وأن ذلك يصب في مصلحة اقتصاد البلدين، فإن الاتجاه العالمي يعكس ضرورة زيادة استخدام هذه الأنواع من الطاقة والوعي البيئي المتزايد. وتعد جنوب إفريقيا دولة رئيسية في مجال الطاقة في إفريقيا ولديها موارد وفيرة من الطاقة المتجددة. أما بالنسبة للشراكة بين الصين وجنوب إفريقيا في مجال الطاقة المتجددة، فهي تتطور بسرعة كبيرة وباستمرار، ويرجع ذلك أساسًا إلى ارتفاع الطلب على تحويل الطاقة في جنوب إفريقيا. وركزوا بشكل أساسي على التعاون في مجال طاقة الرياح والطاقة الكهروضوئية.

ويجري التعاون الثنائي في مجال الطاقة المتجددة بين الصين والهند أيضًا في إطار مجموعة البريكس. قدمت شركات الطاقة المتجددة الصينية مساهمات مهمة في تطوير الطاقة المتجددة في الهند. وتشارك الشركات الصينية التي تدخل السوق الهندية بشكل رئيسي في التجارة والاستثمار في تصنيع العاكس الكهروضوئي ومجالات أخرى.

وتنتج مجموعة البريكس ما يقرب من 18 إكساجول (مكافئ المدخلات) من الطاقة المتجددة خلال عام 2022، وهو ما يعادل 30% من الإنتاج العالمي من الطاقة المتجددة. وتعتبر الصين الدولة الرائدة في هذا القطاع على مستوى الدول الأعضاء بمجموعة البريكس كما هو موضح في شكل رقم (2).

شكل رقم (2) المصدر: التحليل الإحصائي العالمي للطاقة، الطبعة 72، Energy Institute، 2023

وعلى الرغم من التعاون الملحوظ بين دول البريكس في مجال الطاقة المتجددة، فإنه ينبغي تعزيز مواءمة التخطيط الاستراتيجي بين دول البريكس لتحقيق المزيد من النتائج من خلال عدة اتجاهات:

أولاً: تنفيذ سياسات التخطيط المختلفة، بما في ذلك خطة التعاون الاستراتيجي للطاقة المتجددة، وخطة بناء البنية التحتية للطاقة، وخطة التعاون في إنتاج الطاقة المتجددة.

ثانيًا: تحتاج الدول إلى تحسين إطار الطاقة المتجددة لمجموعة البريكس، والإصرار على التعاون متبادل المنفعة باعتباره السبيل الوحيد للتنمية الخضراء والتنمية المستدامة لأعضاء البريكس، وتعزيز الاستثمار بين الصين والدول، وتوسيع التفاعل مع الدول الأخرى في هذا المجال من الطاقة النظيفة.

ثالثًا: تعزيز التعاون الأكثر تنسيقًا وعمقًا في هذا المجال، وتحديدًا زيادة التكنولوجيات الخضراء، وتعزيز المؤسسات المتقدمة في صناعة طاقة الرياح والطاقة الكهروضوئية في دول البريكس.

أصبح تطوير الطاقة الجديدة الشغل الشاغل لدول البريكس. وفي الاجتماع الرابع عشر لقادة البريكس، اتفق زعماء الدول الخمس على أنهم بحاجة إلى معالجة تغير المناخ وتنفيذ خطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام 2030. ومن أجل توجيه التنمية نحو مستقبل أخضر ومنخفض الكربون، تحتاج الدول الأعضاء إلى مناقشة آليات وسياسات لتعزيز التعاون في مجال الطاقة المتجددة، ووضع قائمة بمشروعات التعاون في مجال الطاقة المتجددة لمجموعة البريكس وآلية العمل، وتعزيز تعاون البريكس في مجال الطاقة المتجددة.

الطاقة النووية على خارطة دول مجموعة البريكس:

تتصدر الصين المشهد من خلال خطتها لإنشاء 24 مفاعلاً نوويًا جديدًا، سيتم ربط أحدها هذا العام. وتستهدف الهند ربط ثماني محطات جديدة للطاقة النووية بحلول عام 2027. ويقوم ثلاثة أعضاء مستقبليين في مجموعة البريكس "الإمارات العربية المتحدة ومصر والأرجنتين" ببناء مفاعلات نووية جديدة.

وفي المركز الثاني تأتي الهند، التي تخطط لبناء ثماني محطات جديدة للطاقة النووية وربطها بالشبكة بحلول عام 2027، تليها تركيا بأربعة وكوريا الجنوبية بثلاثة مفاعلات. ونجد هنا أنه مع الصين والهند وروسيا، ثلاثة من أعضاء البريكس الخمسة هم من بين الثمانية الأوائل في إنتاج الطاقة النووية. واعتبارًا من 1 يناير 2024، ستنضم المملكة العربية السعودية وإيران وإثيوبيا ومصر والأرجنتين والإمارات العربية المتحدة كأعضاء جدد. وفي ثلاثة من هذه الدول الست الأعضاء في المستقبل– الإمارات العربية المتحدة ومصر والأرجنتين– يجري حاليًا بناء مفاعلات نووية جديدة.

موقع مجموعة البريكس الجديدة من خارطة الطاقة العالمية:

تشكل مجموعة البريكس بأعضائها الجدد كتلة راسخة في سوق الطاقة العالمية من حيث إنتاج الطاقة بمصادرها وأنواعها المختلفة؛ حيث تنتج المجموعة حوالي 40355 ألف برميل من النفط يوميًا عام 2022 وهو ما يمثل حوالي 30% من إجمالي إنتاج النفط عالميًا كما هو موضح في شكل رقم (3)، وتتصدر السعودية المرتبة الأولى في إنتاج النفط بما يقرب من 12136 ألف برميل يوميًا ثم روسيا بحوالي 11202 ألف برميل يوميًا.

شكل رقم (3) المصدر: التحليل الإحصائي العالمي للطاقة، الطبعة 72، Energy Institute، 2023

أما من حيث إنتاج الغاز الطبيعي فإن الدول الأعضاء بمجموعة البريكس تنتج ما يزيد على 1436.9 مليار متر مكعب لعام 2022، ويشكل هذا الكم أكثر من ربع الإنتاج العالمي من الغاز الطبيعي (26%) وتعتبر إيران وروسيا المنتجين الأساسيين للغاز الطبيعي في دول المجموعة. ويبين الشكل رقم (4) إنتاج الغاز الطبيعي عالميًا وحصة مجموعة البريكس من هذا الإنتاج.

شكل رقم (4)

وتنتج المجموعة ما يزيد عن 40% من إنتاج الفحم عالميًا؛ حيث أنتجت ما يزيد عن 5822 مليون طن خلال عام 2022. وتعتبر الصين المنتج الرئيسي للفحم بين الدول الأعضاء. أما فيما يتعلق بإنتاج الكهرباء، فإن أعضاء مجموعة البريكس تنتج حوالي 14164.7 تيراوات/ ساعة خلال عام 2022. وتمثل هذه الكمية ما يزيد عن 33% من إنتاج الكهرباء عالميًا، وتعتبر الصين والهند وروسيا أكثر الدول المنتجة للكهرباء في دول المجموعة. ويوضح الشكل رقم (5) حصة مجموعة البريكس في إنتاج كل من الفحم والكهرباء عالميًا.

شكل رقم (5)

أما بالنسبة لاستهلاك الطاقة عالميًا فتعتبر مجموعة البريكس مستهلكًا جوهريًا في سوق الطاقة العالمي بقطاعاته المختلفة. ويوضح الشكل رقم (6) استهلاك الطاقة خلال عام 2022 لدول مجموعة البريكس مقارنة بالاستهلاك العالمي للطاقة في نفس العام مقدرًا بمكافئ المدخلات (إكساجول). ويوضح الشكل أن دول مجموعة البريكس إجماليًا تشكل النسبة الأكبر من القطاع الاستهلاكي في سوق الطاقة العالمي؛ ما يجعلها تلعب دورًا هامًا في جانب الطلب على الطاقة بأنواعها المختلفة.

شكل رقم (6)

إن انضمام أعضاء جدد – مثل المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وإيران– يجعل مجموعة البريكس شاملة ثلاثة من أكبر مصدري النفط في العالم وأهم مراكز إمدادات النفط العالمية. وستظل إدارة سوق النفط من اختصاص منظمة البلدان المصدرة للبترول وحلفائها المنتجين (أوبك+). ولكن على المدى الطويل، قد يكون لمجموعة البريكس الموسعة أهمية كبيرة في أسواق الطاقة؛ حيث إن دول (أوبك+) اشتكت لسنوات من أن عقوبات الطاقة الغربية المفروضة على إيران وفنزويلا أدت إلى تقييد تدفقات الاستثمار والصادرات.

وفي الآونة الأخيرة، أدى الحظر الذي فرضه الاتحاد الأوروبي على النفط الخام الروسي والمنتجات النفطية المنقولة بحرًا، والحدود القصوى للأسعار التي فرضها الاتحاد الأوروبي ومجموعة السبع، إلى إنشاء آلية عقوبات جديدة تستهدف الإيرادات بدلاً من أحجام الصادرات. ويشعر المصدّرون بالقلق من أن أدوات العقوبات الجديدة قد تستهدفهم في المستقبل، كما يشعرون بالقلق من تدخلات مجموعة السبع التي أعادت تشكيل تدفقات الطاقة. ومن ثم فإن ظهور مجموعة البريكس الموسعة يمثل توازنًا للقوى يعزز من أمن الطاقة في ظل التغيرات الحالية في سوق الطاقة العالمي.

وتشمل مجموعة البريكس الموسعة كلاً من مصدّري النفط والغاز واثنين من أكبر المستوردين، الصين والهند. وحيث إن كليهما رفض الانضمام إلى "تحالف سقف الأسعار" الذي يستهدف روسيا، فإن المنتجين والمستهلكين في هذه المجموعة لديهم مصلحة مشتركة في إنشاء آليات لتجارة السلع خارج نطاق القطاع المالي لمجموعة السبع.

إن تحقيق مثل هذا الهدف ليس بالأمر الهين؛ حيث تستمر تجارة الطاقة مقومة بالدولار لأسباب عديدة: فالدولار سائل وقابل للتحويل بحرية (على النقيض من استخدام الصين لضوابط رأس المال والتنظيمات المبهمة للقطاع المالي)، والعديد من أكبر مصدري النفط على مستوى العالم يربطون عملاتهم بالدولار.

وحيث إن المفهوم الأوسع لأمن الطاقة يشمل ضمان المعروض من الطاقة، والمحافظة على استقرار أسعار الطاقة عند مستويات محتملة بجانب الحفاظ على البيئة، فإن توسع مجموعة البريكس من خلال الأعضاء الجدد يدعم أمن الطاقة من جانب العرض على الأقل للدول الأعضاء. كما يعزز أمن الطاقة العالمي من خلال موازنة هيمنة مجموعة السبع مما يحافظ نسبيًا على تقلبات الأسعار خاصة في ظل الظروف الحالية من العقوبات المفروضة على روسيا والضغط على منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك). كما أن الشراكات بين الدول الأعضاء خاصة في قطاع الطاقة المتجددة من شأنها الحفاظ على الاستدامة البيئية وهو ما يصب أيضًا لصالح أمن الطاقة.

خاتمة:

تسعى مجموعة البريكس منذ تأسيسها إلى أن تكون لاعبًا سياسيًا واقتصاديًا عالميًا، وتعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري والاستثماري بين الدول الأعضاء وتنسيق المواقف في القضايا العالمية والإقليمية وتعزيز التنمية المستدامة، فضلاً عن سعيها إلى إصلاح النظام المالي العالمي وتعزيز دورها في صنع القرار العالمي. هذا إلى جانب دعوتها إلى وجود عملة مشتركة تملك قوة الدولار، وتسعى إلى جذب المستثمرين لدعم هذا الاتجاه.

وقد لعبت دول البريكس في العقود الماضية دورًا حيويًا في الاقتصاد العالمي؛ حيث ساعد النمو الاقتصادي وسياسات الاندماج الاجتماعي في البريكس على استقرار الاقتصاد العالمي، وتعزيز خلق فرص العمل، والحد من الفقر ومكافحة عدم المساواة؛ وبالتالي المساهمة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؛ وبهذا نشهد تحولاً جيوسياسيًا تُمنح فيه الدول النامية الرائدة صوتًا أكبر في النظام الدولي وبالتالي تتحدى الهيمنة الغربية خاصة الأمريكية.

وتتمثل التحديات الرئيسية التي تواجه مجموعة البريكس في إمكانية التنفيذ الفعلي لمقترحات المجموعة إلى جانب وجود جداول أعمال داخلية لتلك الدول الأعضاء، وإمكانية المواءمة بينهما، فيما يخص قضايا الحوكمة العالمية والتعاون بين أعضاء المجموعة؛ وذلك من أجل تعزيز القوة والنمو الاقتصادي والتغلب على الأزمات العالمية مثل الأمن الغذائي والرعاية الصحية في الدول النامية وغيرها من القضايا الهامة الأخرى.

وتشير العديد من التوقعات إلى السيطرة المستقبلية لمجموعة البريكس بنسبة تعادل 44% من الاقتصاد العالمي، بحلول عام 2040، خاصة مع إنشاء "بنك مجموعة البريكس" والذي من المتوقع أن يتسبب في تحول نقدي ومالي واقتصادي في العالم، خاصة مع الضخ التمويلي والاستثماري المستقبلي فيه من قبل الدول الأعضاء، وخاصة المملكة والإمارات. ويولي البنك اهتمامًا خاصًا بمجالات نقل التكنولوجيا وتعزيز الابتكار وحل مشاكل أمن الغذاء والطاقة والصحة وتطوير البنية التحتية المستدامة وخلق التنمية الاقتصادية المستدامة، خاصة في البلدان النامية، إلى جانب وجود عملة مشتركة للمجموعة، وفي حال استقرت عملة البريكس الجديدة مقابل الدولار، فقد يؤدي ذلك إلى انخفاض قيمة الدولار، وإضعاف قوة العقوبات الأمريكية الاقتصادية والسياسية حول العالم.

وفيما يخص مستقبل الطاقة، فعقب انضمام قائمة الدول الجديدة فإن المجموعة تستحوذ على نحو 42% من إنتاج النفط و 38% من إنتاج الغاز، و 67% من إنتاج الفحم في السوق العالمية. وانضمام الإمارات والسعودية ومصر يحمل في طياته شراكة اقتصادية استراتيجية بين هذه الدول ومجموعة بريكس؛ حيث تمتلك الإمارات والسعودية اقتصادًا قويًا متناميًا ومؤثرًا، يمثل مكسبًا مهمًا لمجموعة بريكس، ويرفع من حجم اقتصادها.

كما تعد الدولتان من اللاعبين الرئيسيين في أسواق الطاقة العالمية، وانضمامهما إلى مجموعة بريكس يحقق العديد من المزايا للمجموعة باستقرار أمن إمدادات الطاقة لكبار المستهلكين وتحديدًا الصين والهند. كما يفتح انضمام الدولتين آفاقًا جديدة من التعاون وتعزيز العلاقات مع الكثير من دول العالم، وخاصة دول المجموعة التي تعد من أسرع اقتصادات العالم نموًا.

أبرز التوصيات:

– ينبغي توسيع مجموعة البريكس، من خلال استقطاب القُوى الصاعدة لصالح تجمع البريكس؛ حتى يكون للدول الصاعدة صوتًا مسموعًا ومؤثرًا داخل مجموعة العشرين.

– طرح مبادرات تنفيذية بين دول البريكس وبعض المنظمات الإقليمية، والخروج من الإطار الحواري للقمم المشتركة إلى الإطار التنفيذي من خلال مبادرات مشتركة تخص أمن الطاقة، يتم تنفيذها على أرض الواقع بين هذه المنظمات لضمان استقطاب القُوى الصاعدة الجديدة لصالح تجمع البريكس في المستقبل.

– طرح مبادرات لإقامة مشروعات مشتركة بين دول المجموعة خاصة فيما يخص مستقبل أمن الطاقة وكيفية تخطي العقبات المختلفة والتحديات التي تواجه أمن الطاقة.

– تعزيز أطر الحوار المشترك بين دول المجموعة حول التحديات التي تواجه المجموعة والعمل على التغلب عليها ومواجهتها.

– تعزيز التعاون بين دول المجموعة في مجال الطاقة المتجددة، وتعزيز البنية التحتية للطاقة. العمل على استغلال الظروف الدولية المحيطة بقطاع الطاقة لصالح دول المجموعة.

– العمل على تعزيز أواصر العلاقات بين دول المجموعة وتعزيز التجارة البينية.